تعزيز نظام معلومات سوق العمل

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

وثيقة مواضيعية ٠٢

خلفيّة

تمّ تطوير نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني في العام ٢٠١٢-٢٠١٣ كخدمة توفّرها الإدارة العامة للتشغيل التابعة لوزارة العمل. وجرى تطوير هذا النظام نتيجة الاعتراف المتزايد بأنّ إصلاح قطاع العمل يستوجب اعتماد نهج متكامل وأكثر شمولًا لتلبية الحاجة الملحّة للباحثين عن عمل والعمّال وأصحاب العمل للحصول على المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السلطة الفلسطينية مصمِّمة على

تعزيز دور المؤسسات المعنيّة بسوق العمل ونظام معلومات سوق العمل الفلسطيني

باعتبارها مكوّنات أساسية في خطط التنمية الاقتصادية الوطنية للسنوات المقبلة.

يهدف نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني إلى توفير البيانات لتطوير نظام تدريب وتعليم فعال، وإلى رصد المعلومات المحدَّثة حول العرض والطلب في سوق العمل، ومساعدة متّخذي القرارات وأصحاب العمل والأفراد في تحديد المهارات والاحتياجات المهنية الحالية والمستقبلية. ويشمل هذا النظام أربعة أنظمة فرعية، وهي: السكان (بيانات حول الديموغرافيا والعمل)؛ والتعليم (بيانات حول التعليم العالي، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، والتعليم والتدريب التقني والمهني وحول استبقاء العاملين)؛ والمشاريع (الاحتياجات غير الملبّاة، وتدابير الصرف الجماعي، والشركات، والمهارات، والقطاعات، والخبرة المهنية)؛ وسوق العمل (البطالة، والباحثون عن عمل، والمناصب الشاغرة، والمناصب المشغولة). وتُعتبَر وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والقطاع الخاص وغرف التجارة والباحثون عن عمل والمتخرّجون، وغيرهم، من أصحاب المصلحة في الأنظمة الفرعية في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني.

الفجوات الأساسية

لا يزال نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني غير فعّال بسبب عدم كفاية المساهمات المقدَّمة من أصحاب المصلحة،

بما في ذلك وزارة العمل، وافتقار الإدارة العامة للتشغيل إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحديث النظام. يبرز أيضًا رابط بين عدم توفّر المعلومات حول شركات القطاع الخاص، التي تتردّد في تقديم بيانات إلى الحكومة لاستخدامها في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني خوفًا من الكشف عن الجوانب غير المنظَّمة في عملياتها، وبين تزايد الطابع غير المنظَّم لسوق العمل وعدم تسجيل الشركات.[1]

ويمكن استعادة الثقة بالنظام وإعادة إحياء هذه الأداة المفيدة

من خلال التوصّل إلى فهم أفضل لاحتياجات مستخدِمي نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني، وزيادة الحوافز والرغبة في الإنفاق للحصول على معلومات حول سوق العمل. فمن دون هذه العوامل، لا يمكن تصميم وتنفيذ السياسات القائمة على الأدلّة بفعالية، كما ستفتقر الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وإلى التدريب الوظيفي إلى البيانات الكافية المتعلّقة بالسوق.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

نظرًا إلى أنّ الشباب والنساء وسكّان قطاع غزّة هم أكثر من يعاني من البطالة، ينبغي تحديد وجمع البيانات اللازمة لضمان نجاح وفعالية نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني بعناية من أجل رصد التطوّرات والاحتياجات في سوق العمل، بما فيها تلك الخاصة بالفئات المهمّشة. وبالرغم من مستواهم التعليمي العالي مقارنة بسواهم من الفئات السكانية، يواجه الكثير من الشباب الذكور في غزّة والشابات الإناث في الضفّة الغربيّة وغزّة مشاكل في الانتقال السلس من التعليم إلى العمل، وذلك نتيجة غياب البيانات المناسبة لصياغة سياسات وبرامج فعّالة لسوق العمل. وتصعّب مشكلة عدم التسجيل، خصوصًا في أوساط أصحاب المشاريع الصغيرة - وغالبيتهم من النساء - عملية أخذ هذه المجموعات في الاعتبار وبناء نظام شامل لمعلومات سوق العمل الفلسطيني.

المجالات القابلة للتحسين

يشكّل تقديم بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب حول سوق العمل

شرطًا مسبقًا لتطوير نظام شامل لمعلومات سوق العمل الفلسطيني بنجاح. وينبغي أن تكون هذه الأنظمة متكاملة ومستدامة وسهلة الاستخدام، كما ينبغي ربطها بأنظمة المعلومات الأخرى الخاصة بمختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ومنظمات العمال وأصحاب العمل ومنصات الإعلان عن الوظائف.

ومن أجل تعزيز القدرة على جمع البيانات،

ينبغي إضفاء طابع لامركزي على عدد من المسؤوليات، خصوصًا في ما يتعلق بإدارة برامج سوق العمل، وتكليف مديريات التشغيل الإقليمية بها.

ومن المهم أيضًا إنشاء نظام لرصد فعالية خدمات التشغيل،

بما في ذلك تطوير نظام إداري يمكّن كلّ مديرية تشغيل من تحديد النتائج الواجب تحقيقها باستخدام الموارد المتوفرة لها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سياسات سوق العمل النشطة التي نفّذتها وزارة العمل والصندوق الفلسطيني للتشغيل وغيرهما من الجهات الفاعلة لم تركّز حتى الآن على مشكلة

عدم التطابق بين خبرات الباحثين عن عمل ومهاراتهم، من جهة، واحتياجات أصحاب العمل من جهة أخرى.

١ «ممارسات سوق العمل والتشغيل في فلسطين»، أعدّه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية لصالح مؤسسة التدريب الأوروبية، ٢٠١٤.

المخاطر والتحديات

من دون قدرة جيّدة على توفير معلومات وصفيّة موثوقة حول توجهات واحتياجات سوق العمل، لن تتمكّن خدمات التشغيل الخاصة بسياسات سوق العمل النشِطة من الاستجابة بدقّة لمتطلبات السوق وديناميّاته، كما ستعجز التحليلات والمعلومات التي يوفّرها نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني عن توجيه البرامج بالشكل المناسب. في الوقت نفسه، لن يحقّق نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني الأداء المطلوب في سوق العمل في حال لم تُتّخَذ الخطوات اللازمة لاستخدام المعلومات من إدارة برنامج التشغيل ومن العمّال وأصحاب العمل.

النتائج المرجوّة

١. . تطوير نظام قوي وشامل لمعلومات سوق العمل وتفعيله بالكامل، مما يساهم في تحسين تصميم وتنفيذ برنامج التشغيل.

ينبغي تعزيز التعاون بين القطاعَيْن العام والخاص كأساس لتطوير نظام متكامل لمعلومات سوق العمل الفلسطيني يتضمّن واجهات مصمّمة لمختلف المستخدِمين (الشباب والعمّال وأصحاب العمل والوسطاء والطلّاب وصانعي السياسات والباحثين) ويُنشئ روابط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. هذا وتحتاج وزارة العمل إلى الموارد البشرية والمالية الكافية لتنسيق نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني وإدارته واستخدامه وتطويره. كذلك، ينبغي تطوير آليات الاستهداف المُستخدَمة في سياسات سوق العمل النشِطة وتمويلها ضمن إطار الجهود الأوسع نطاقًا لتحديد الشباب العاطلين عن العمل، بما في ذلك عبر نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني.

المؤشرات

- نظام مترابط لمعلومات سوق العمل الفلسطيني، يوفّر معلومات محدَّثة للباحثين عن عمل وأصحاب العمل وصانعي السياسات حول أداء سوق العمل وبرامج التشغيل المختلفة.
- تبيان نسبة العاطلين عن العمل المسجّلين للاستفادة من سياسات سوق العمل النشِطة في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني، مصنّفة بحسب الجنس والعمر والمنطقة..

التمويل المقترح

٦٨٠٠٠٠ دولار أميركي

لإنشاء
نظام متكامل لمعلومات سوق العمل الفلسطيني،

يكون قائمًا على التعاون بين القطاعَيْن العام والخاص.

٢٥٠٠٠٠ دولار أميركي

لتوفير
موارد بشرية ومالية كافية

لتنسيق نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني وإدارته واستخدامه وتطويره.

١٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لرصد وتقييم

برامج التشغيل.